الكلمة الافتتاحية
لدورة أكتوبر العادية 2013

- السيد باشا مدينة تزنيت،
- السيدات والسادة المستشارين،
- السادة رؤساء أقسام ومصالح بلدية تزنيت ،
- أيها الحضور الكريم.

تلتئم دورة أكتوبر الخريفية لهذه السنة في ظل أجواء وظروف وطنية تتسم بالترقب والحذر بسبب الأوضاع السياسية الداخلية التي عرفتها البلاد نتيجة الاضطراب الذي عرفه عمل الحكومة بسبب التصدع الذي عرفته أغلبيتها . وهو ما له انعكاس مباشر على أداء المؤسسة التشريعية وأداء عدد من المؤسسات والإدارات العمومية من جهة أخرى.

ولقد تسبب ذلك في استمرار حالة الانتظارية التي دامت عدة شهور ، فتحقق الفرج بالإعلان عن الحكومة (الجديدة) بزيادة أعضاءها وحقائبها .

في هاته الأجواء المضطربة، تم إعداد وتهيئة مشروع قانون المالية لسنة 2014 حتى تم تقديمه أمام البرلمان داخل الأجل الدستوري . مما جعل هذا المشروع يزيد من حدة الجدل والتخوف والحذر لما يحمله من تدابير قد يكون لها انعكاس مباشر على الحياة العامة، وبالخصوص في الجوانب المتعلقة بالسياسة الاجتماعية للحكومة

والاستثمار والتشغيل والتحكم في البطالة وتعزيز التنافسية ومواجهة شبح التقشف.

وما زالت هذه الحالة مستمرة. ونتمنى أن يحصل المزيد من التعقل لدى جميع الأطراف المتصارعة داخل الحقل السياسي، وكذلك بقية الفرقاء الاقتصاديين والاجتماعيين لتجنيب البلد المزيد من الانتظارية والترقب واسترجاع الروح والديناميكية التي ينتظر الجميع انطلاقها في اتجاه الإسراع بمسلسل الإصلاحات الكبرى وتنزيل الدستور في أبعاده الهيكلية الأساسية وتعزيز الحكامة والترشيد، من أجل إعادة بناء الثقة لكسب معركة بناء المؤسسات وترسيخ الاستقرار والطمأنينة.

ونعتقد أن ذلك يتطلب العودة إلى التحكم في التوازنات الماكرو اقتصادية ومحاربة الريع بكل أصنافه وتقوية دعائم المشروع التضامني من خلال دمقرخة كل الهياكل الادارة والدولة في اتجاه توسيع النمو ليشمل كافة الفئات الاجتماعية، وخصوصا الفئات المحرومة والفقيرة منها، واحترام المؤسسات واستقلال القرارات وتصفية الأجواء لمنع الاحتقان وترسيخ قيم التنافس المشروع والبناء لفائدة ازدهار البلاد.

في ظل هذه الأجواء، جاءت خطابات جلالة الملك محمد السادس بمناسبة ذكرى 20 غشت وبمناسبة افتتاح الدورة البرلمانية الحالية كجواب واضح وصريح على كل المقاربات التي استعملت خلال هذه المدة من خرف عدد من الفرقاء السياسيين المتصارعين من اجل رد الاعتبار إلى العمل السياسي الرشيد ونبل الممارسة السياسية التي تعتمد على تغليب مصلحة البلاد والدفاع عن حرمته بعيدا عن كل النزوات والأساليب السياسوية التي لا فائدة ترجى منها، سوى وقف عجلة تقدم البلاد ونموه ، مذكرا بأوضاع منظومة التربية والتكوين كمثال. ومذكرا في ذات الوقت ، بمسؤولية المؤسسات، حكومية كانت أو برلمانية ومسؤولية الأحزاب السياسية ، دون أن ينسى دور الجماعات الترابية، كبنية وكقاعدة أولى للتنمية المباشرة، التي تستهدف تحسين وضع معيشة المواخنين في فضاءهم القريب والمباشر.

فكان انعقاد المؤتمر الرابع لمنظمة المدن والحكومات المحلية المتحدة لأول مرة بالقارة الإفريقية ، وبالضبط بالعاصمة الإدارية الرباط، فرصة لتبادل الآراء والخبرات، من أجل النهوض باللآمركزية الترابية وبالديمقراخية المحلية، وإشاعة قيم الديمقراخية والتضامن والحوار والتعايش والتسامح . كما مكن المجالس المنتخبة ببلادنا، من الاستئناس بالتجارب وبالمقاربات والاستراتيجيات الكفيلة بدعم وتعزيز منظومة الحكامة الترابية، بما يتلاءم وخصوصياتها المحلية.

لقد ركز هذا الملتقى الدولي الهام على سبل تحسين جودة عيش المواطنين، وضمان ولوجهم للخدمات الأساسية، بجانب تقوية الجوانب الاقتصادية وتشجيع الاستثمار وتحفيز الموارد البشرية والتشجيع على الابتكار، وتقوية التعاضد بين الجماعات الترابية، والتحكم في النمو الحضري.

كل هذه التحديات التي تواجهها المدن والحكومات المحلية، في أجواء تهيمن عليها انعكاسات الأزمة الاقتصادية والمالية على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للساكنة الحضرية، تفرض حلولا آنية للتأقلم مع المستجدات، دون إغفال الطابع الاستراتيجي الذي يضع المدينة في قلب منظومة الحكامة الترابية.

وهو ما يقتضي تضافر جهود الحكومات المركزية والحكومات الجهوية والمحلية، من أجل العمل على تجاوز الانعكاسات السلبية لهذه الأزمة، بالإضافة لمواكبة دينامية التحولات، وما يرفعه الدستور الجديد من رهانات وتحديات على مستوى الحكامة الجيدة.

ولقد شكل الخطاب الملكي لافتتاح السنة التشريعية للبرلمان امتدادا لهذه الرؤية الاستشرافية للتحولات الحضرية ولدور المسؤول الجماعي في رفع التحديات، باعتباره خطابا مؤطرا يضع الانتداب الجماعي المحلي أو الجهوي، في صلب الواقع السياسي الوطني، في ارتباطه بالمعيش اليومي للمواطنين.

فالمجالس الجماعية هي المسؤولة عن تدبير الخدمات الأساسية، التي يحتاجها المواطن يوميا. مما يضع على عاتق المنتخبين الجماعيين مسؤولية توفير الخدمات العمومية، على الصعيد المحلي، ومسؤولية تنفيذ أوراش ومشاريع التنمية بمناطق نفوذهم لخلق فرص الشغل، وتوفير سبل الدخل القار للمواطنين.

مما يتطلب من المسؤول الجماعي التحلي بـ"الصدق والنزاهة وروح المسؤولية العالية، والقرب من المواطن، والتواصل المستمر معه، والإنصات لانشغالاته الملحة، والسهر على قضاء أغراضه الإدارية والاجتماعية".

كما أكد جلالته على أن تقدم المدن لا يقاس فقط بعلو أبراجها، وفساحة شوارعها، وإنما يكمن بالأساس، في توفير بنيتها التحتية، ومرافقها العمومية، وجودة نمط العيش بها. ولتجاوز الاختلالات التي تواجه العديد من المدن الكبرى والمتوسطة، وكذلك المراكز القروية، دعا جلالة الملك الأحزاب السياسية، للعمل على إنتاج نخب جهوية جديدة، قادرة على رفع رهان تدبير الشأن العام المحلي، وتتوفر لديها الكفاءة والقدرة على توظيف ما يخوله الدستور للجماعات الترابية من اختصاصات واسعة، وما تفتحه الجهوية المتقدمة من آفاق، وما تحمله من تحديات.

إن رفع هذه التحديات التنموية يتطلب المزيد من الجهد والعمل نحو تثبيت المكتسبات وتقويتها في أفق مواصلة تنفيذ مشاريع الإصلاحات الكبرى للبلاد وتوفير جو ملائم لتفعيل السياسات العمومية، وتوسيع فضاء الحريات بغية تعزيز المسار الديموقراطي للبلاد.

كما أن تماسك الجبهة الداخلية نحو تعزيز وتحقيق إجماع وطني حول استكمال مسلسل الحكم الذاتي في أقاليمنا الجنوبية، تعتبر مسألة ضرورية لإنهاء مسار التوتر حول ملف وحدتنا الترابية، وكذلك التفكير بجد في اعتماد نظام الجهوية الموسعة على أسس مبادئ الحكامة الجيدة وترسيخ أسس وقواعد الديموقراخية المحلية. كل ذلك يعتبر من المكتسبات التي يجب الحرص على تفعيلها وتطويرها وتقويتها.

أيها السيدات، أيها السادة،

لقد كانت الجماعة الحضرية لمدينة تيزنيت حاضرة ومتفاعلة في خضم كل هذه التحولات، من خلال التمسك باستمرار وتيرة اشتغالها، وتحسين أجواء عملها وتنفيذ مخططها التنموي في جو من الهدوء والثقة والتماسك والاحترام بين كل الفئات والفاعلين المكونين لمجتمعها المحلي، كما تدل على ذلك الأجواء المتميزة

التي مر فيها موسم الصيف وشهر رمضان الأبرك وما تلاه من دخول مدرسي متميز والاحتفالات بعيد الأضحى المبارك.

كما عرفت مدينة تيزنيت وإقليمها انطلاق مشروع النقل الحضري والنقل بين الجماعات في ظروف جيدة تحت مراقبة الجميع. ونتمنى أن يستمر هذا المشروع في نوعيته ويتقوى ويتسع بشكل يضمن تحسين الخدمات العمومية والرفع من جودتها.

وهنا لا بد أن نسجل بأسف شديد ارتفاع وتيرة حوادث السير، وخصوصا المميتة منها، في المدة الأخيرة، داخل المجال الحضري، وعلى مختلف الطرق المؤدية للمدينة في اتجاه اكادير وكلميم وإفني بالخصوص، ونتمنى أن يعي المواطنون مسؤوليتهم، لأن حياة الإنسان نعمة وهبة لا تقدر بثمن. ومن الضروري مضاعفة الجهود للحد من حوادث السير.

كما عرفت المدينة أجواء صيفية احتفالية اختلط فيها استقبال زوار المدينة القادمين من الخارج ومن مختلف بقاع الوطن من أبناء المدينة وزوارها بحفاوة كبيرة ، مكنتهم من تجديد الصلة والاستمتاع بما تقدمه لهم المدينة من شروط الإقامة المريحة والجيدة، حيث نظم اليوم الوطني للمهاجر بحلة جديدة دامت ثلاثة أيام كانت مناسبة لتكريم عدد من أبناء الاقليم المقيمين بالخارج والمستثمرين ببلدهم واستقبال عدد من أبناء المغاربة المقيمين ببلدان المهجر، وتنظيم لقاءات بين مختلف الفرقاء الاقتصاديين ومن ضمنهم القطاع الخاص لتقديم خدماتهم وجرد أنشطتهم.

كما عرفت المدينة تنظيم النسخة الرابعة لمهرجان الفضة تحت شعار "الصياغة الفضية: هوية إبداع وتنمية". هذا المهرجان الذي أصبح يحتل مكانة مرموقة ضمن المواعيد التنشيطية الكبرى بالمدينة، واستطاع أن يستقطب عددا كبيرا من الزوار، ويمكن في ذات الوقت ساكنة تيزنيت والإقليم وحرفيي المدينة من تقييم أداءهم وتحسين خدماتهم داخل مشروع تنموي يتطور ويزداد تألقا.

هذا بالإضافة إلى عدد من المهرجانات والأنشطة الإشعاعية الأخرى التي نظمت هنا وهناك بالمدينة وخارجها ضمن برنامج التنشيط الصيفي الثقافي منه والرياضي والاجتماعي ...

كل هذا بالموازاة مع تتبع نشاط الجماعة الاعتيادي الذي يحرك قاطرة التنمية الحضرية، من خلال تتبع مشاريعها التي انطلقت كالسوق الأسبوعي الذي أوشك

على الانتهاء، وتهيئة واحة تاركا والمحطة الطرقية ومشروع المخطط المديري للتطهير واستكمال شروط انطلاق مشروع حماية المدينة من الفيضانات بجانب المشاريع الأخرى التي قد تطلعون عليها من خلال جرد أنشطة مختلف أقسام ومصالح البلدية من خلال تقرير ما بين الدورتين المرفق أسفله.

وكالعادة، فإن الجماعة نظمت المنتدى السنوي الثامن للجمعيات خلال الأسبوع الماضي، بعد أن تم إنجاز عدد من الورشات الموضوعاتية من طرف مختلف الجمعيات الحاضرة، والتي كانت موضوع إصدار عدة توصيات تجدونها كذلك ضمن ملف المنتدى الموزع عليكم.

وحتى لا أطيل عليكم، اسمحوا لي أن أقدم لكم ملخصا عن أنشطة مختلف أقسام ومصالح الجماعة وهيئاتها فيما يلي :